

ظاهرة التضمين

الدكتور محمد ابراهيم خليفة الشوشتري
عضو الهيئة العلمية - جامعة الشهيد بهشتى

التضمين: هو ان يُشرب العرب الفصحاء لفظاً معنى لفظ آخر، فتنعقد بذلك المشابهة بينهما، فيأخذ اللفظ المشرب حكم اللفظ الآخر ومعناه، سواء أكان اللفظان فعلين، أم اسمين، أم حرفين، أم مختلفين.

فإذا كان اللفظان فعلين - مثلاً - وكان الفعل المشرب لازماً، والفعل الآخر متعدياً، صار الفعل المشرب الملازم متعدياً، والعكس صحيح، لذلك صار التضمين من موارد تعددية الأفعال الازمة، ومن موارد تحويل الأفعال المتعددة إلى افعال لازمة.

وقد تفرد هذا البحث بأـ، استوعب جميع أنواع هذه الظاهرة، واستقصى كل جوانبها المختلفة وصورها المتنوعة، ودرسها دراسة نقية شاملة دقيقة لم يسبق لها نظير، ودعمها بالأمثلة الكافية من القرآن الكريم والشعر. مبيناً الدور الوظيفي لهذه الظاهرة اللغوية اللطيفة. ومشيراً إلى قرار المجمع اللغوي القاهري في خصوص قياسية هذه الظاهرة، وما اشترطه في ذلك، وذاكراً اختلاف العلماء في التضمين، وخفاءه على بعضهم للطافته.

علمأً بأن اللفظ المضمن يتجرد - في هذا القياس - من حكمه الأصلي ليأخذ حكم اللفظ الذي استعمل بمكانه، وهل يتجرد من معناه الأصلي أيضاً ليتفرع للدلالة على معنى ذلك اللفظ؟ الظاهر أن اللفظ المضمن يتجرد من حكمه ومعناه ليأخذ حكم اللفظ الذي ناب عنه وليدل على معناه. هذا هو الظاهر.

لكن الزمخشري ذهب إلى ان اللفظ المضمن معنى لفظ آخر إنما يتجرد من حكمه فقط. أما معناه الأصلي فلا

التضمين لغةً ان تودع شيئاً في شيء آخر وتجعله فيه، وتقول: ضمنتُ الشيءَ الوعاءَ، أي جعلته فيه وأودعته إياه^(١).

والتضمين في الاصطلاح النحوي - ما فهمته أن يُشرب العرب الفصحاء لفظاً معنى لفظ آخر^(٢). فتنعقد بذلك المشابهة بين هذين اللفظين. فيأخذ اللفظ المشرب حكم اللفظ الآخر ومعناه، سواء أكان اللفظان فعلين - وهو الأكثر شيوعاً - أم اسمين أم حرفين أم مختلفين.

صوابط التضمين: «أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام»^(١) فتجزء اللفظ المضمن من حكمه فقط ليأخذ حكم اللفظ الآخر وليدل على معنيين.

الدور الوظيفي الذي لعبه التضمين:

يتمثل الدور الوظيفي للتضمين في النقاط التالية:

- ١ - دلالته على حيوية اللغة العربية وقدرتها على استمرار معايشتها ومواكبتها للإنسان، فهو - فيما أرى - أصل يقف في مصاف بقية الاصول الدالة على سعة اللغة وحيويتها، كالاشتقاق والنحو والألحاق وغيرها، فيتمكن الاستفادة منه في الاستعمال شعراً ونثراً، إذ يستطيع الشاعر والناثر استعمال الكلمة بمكان الكلمة أخرى تؤدي معناها وتأخذ حكمها.
- ٢ - ان بعض العلماء كابن جني استدلوا بالتضمين على وجود لفظين في اللغة بمعنى واحد، قال: «وفيه^(٢) ايضاً موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد حتى تكفل لذلك أن يوجد فرقاً بين (عقد) و(جلس)، وبين (دراع) و(ساعد)...»^(٣).

٣ - أن الكلمة واحدة تأخذ حكم الكلمة أخرى وتدل على معنى الكلمتين في آن واحد، لذلك ذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن الغرض من التضمين هو الإيجاز^(٤). وقد سبق الزمخشري - فيما يبدو - إلى ذلك إذ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿... ولا تعد عينيك عنهم ترید زينة الحياة الدنيا﴾^(٥) قال: «يقال: عدأ اذا جاوزه، ومنه قولهم، عدا طوره، وجاءني القوم عدا زيداً، وإنما عدي بـ (عن) لتضمين (عدا) معنى (نبا) و(علا) في قوله: نبت عنه عينه، وعلت عنه عينه، اذا اقتحمته ولم تعلق به، فان قلت: أيُّ عرض في هذا التضمين؟ وهلا قيل: ولا تعدهم عيناك، او لا تعل عيناك عنهم؟ قلت: الغرض فيه اعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من اعطاء معنى فذ. الا ترى كيف رجع المعنى الى قوله: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين الى غيرهم، ونحوه قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا

يتجرد منه، بل يبقى دالاً عليه لذلك نراه يؤدي السعدين كليهما في آن واحد^(٦)، لذلك قال الأشموني معرفاً للتضمين: «والتضمين اشراب اللفظ معنى لفظاً آخر، وأعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدي كلمتين»^(٧). وهذا اذا اطرب في موارد التضمين كلها فإنه يعكس لنا لطافة هذه الظاهرة وظرافتها الباهرتين. وقد وصف ابن جني التضمين بأنه ظاهرة لطيفة حسنة من ظواهر فقه اللغة العربية فقال: «فانه^(٨) فصل من العربية لطيف حسن يدعى الى الانس بها والفقاهة فيها»^(٩).

و واضح تماماً أن هذه الظاهرة اللطيفة المشتملة على أسرار دقيقة ظريفة دعت العلماء وجذبهم الى التفكير والتدبیر فيها والأنس بها لكشف أسرارها والاطلاع عن كتب على الحكمة المودعة فيها، هذه الظاهرة وأمثالها هي التي شغفت العلماء حباً باللغة العربية وزادهم تعليقاً بها وعشقاً لها، وان كان بعضهم من غير العرب، فالعلماء في اعجابهم باللغة العربية، ومدحهم ايها، لم يقصدوا أنها لغة مقدسة، بل انما يعبرون بذلك عن انبهارهم بما اودعه من أسرار لطيفة ودقائق ظريفة. وقال ابن جني متتحدثاً عن التضمين: «وهذا من أسد وأدث مذاهب العربية، وذلك انه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام فیأخذه اليه ويُصرفه بحسب ما يؤثره عليه، وجملته: أنه متى كان فعل من الأفعال في معنى فعل آخر فكثيراً ما يجري أحدهما مجرى صاحبه، فيعدل في الاستعمال به اليه، ويحتذى في تصرفه حذو صاحبه، وان كان طريق الاستعمال والعرف، ضد مأخذـه ... وهو باب واسع ومنقاد ... وهو غور من انحاء العربية طريف ولطيف ومحسن وبطين»^(٧). فالتضمين قياس شبه معنوي يؤدي وظيفة لغوية جديرة بالدرس والبحث لاشتمالها على سر من أسرار العربية، ولطيفة من لطائفها التي حُفيت على بعض العلماء في بعض امثالها من القرآن الكريم^(٨).

ظاهر التضمين

وطرق لاجازة رفع الاسم بعد (الا). بعد أن كان حكمه النصب. مثال ذلك توجيه الزمخشري لقراءة أبي والأعمش: «فَسَرِّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ سَنَّهُمْ» برفع (قليل)، حيث ذهب إلى أن اشربوا، مضمونه يعني الم يطليعوه. وبناء على ذلك جاز رفع (قليل) لأنه صار بدلا من الفاعل، والتقدير عنده هو: (أَلَمْ يَنْطَلِعُوا إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ)، وسنذكر ذلك في أنواع التضمين إن شاء الله تعالى^{١٦٧}.

٧- أنه وسيلة لتحليل ما ظهره على خلاف المطرد. كتعليق الرضي^{١٦٨} لتعدي الفعل (اما) بنفسه في بيت جرير،^{١٦٩} واظنه أول عالم عمل ذلك بالتضمين، لأن أكثر العلماء اعتبروا ذلك شادداً أو ضرورة، وما أجمل تعليق الرضي إذ ذهب إلى أن الفعل (اما) قد ضمن معنى الفعل (جاز) وحمل عليه فأخذ حكمه. وتعدي إلى مفعول به.

٨- أنه يلعب دوراً مفيداً في التفسير كما سنرى في أمثلة أنواع التضمين.

٩- أنه قد يضمن فيه الفعل الماضي معنى فعل الأمر. فيكون من باب استعمال الجملة الخبرية بمكان الجملة الإنسانية. مثال ذلك النوع الحادي عشر من التضمين، لذلك يجب أن يتناول في علم أصول الفقه أيضاً.

قد يخفي التضمين للطافته

وقد يظرف المعنى على بعض العلماء. أو يغفلون عن ملاحظته. ولا ينتبهون للتضمين فيقعون في الخطأ.

قال ابن هشام الانصاري: «وقوله تعالى: «لِلَّذِينَ يُؤْلِمُونَ مِنْ نَاسِهِمْ»^{١٧٠} أي: يستعنون من وطء نسائهم بالحلف، فلهذا عدي بـ(امن)، ولما خفي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال: (حلف من كذا) بل (حلف عليه) قال: (من) متعلقة بمعنى (للذين) كما تقول: لي منك مبرأة، قال: وأما قول الفقهاء: آلى من أمراته، فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية...»^{١٧١}.

أموالهم إلى أموالكم ..^{١٧٢}

أي: ولا تضمُّوها إليها أكلين لها»^{١٧٣}

وقال ابن هشام: «وفائدة التضمين: أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين»^{١٧٤}

٤- انه طريق من طرق تعدي الأفعال اللازم. قال الأشموني: وهو يعدد ويشرح موارد تعدي الفعل اللازم: «ال السادس: التضمين نحو: «وَلَا تَعْزِمَا عَقْدَةَ النَّكَاحِ»^{١٧٥} أي: لا تنؤوا، لأن العزم لا يتعذر إلا باعلى: تقول: عزمت على كذا، لا عزمت كذا. ومنه: رحبتُمُ الطاعة، وطلع بشر. أي: وسعتم، وبلغ اليمن ...»^{١٧٦} فشبّه العزم بـ(أنوى) فأخذ حكمه. وكذلك شبه (رحب) بـ(واسع) فتعدى بنفسه. وشبّه (طلع) بـ(بلغ) فأخذ مفعولاً. وقد اختص التضمين عن بقية المعديات بأنه قد يُعدي الفعل اللازم إلى مفعولين، مثال ذلك تعدي الفعل (ألوت) إلى مفعولين عندما كان قاصراً وذلك في نحو قولهم: (لا ألوك نصحاً) لما تضمن معنى: لا أمتلك^{١٧٧}

٥- أنه طريق من طرق حل الأفعال المتعدية لازمة^{١٧٨}

قال الأشموني وهو يعدد ويشرح الموارد التي يصير بسببها الفعل المتعدى لازماً: «الاول: التضمين لمعنى لازم .. نحو: «فَلَيَحْذِرُ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ»^{١٧٩} أي: يخرجون عن أمره «وَلَا تَعْدُ عَيْنَكَ عَنْهُمْ»^{١٨٠} أي: تنبئ^{١٨١} «أَذَاعُوا بِهِ»، أي: تحدثوا...»^{١٨٢}

فشبّه الفعل (خالف) بالفعل (خرج) فصار متعدياً بحرف الجر (عن) بعد أن كان متعدياً بنفسه. وكذلك الأمر بالنسبة إلى (عدا) فإنه شبه بالفعل (تبنا)، لذلك عدي بـ(تعدد) فصار لازماً غير متعد بنفسه. وشبّه (اذاع) بـ(تحديث) فصار لازماً غير متعد بنفسه بل بحرف الجر.

٦- أنه طريق لدلالة الفعل الموجب على النفي،

ظاهرة التضمين

الأكثر)، وقد جاء في شرح التصريح أن أكثر العلماء على أن التضمين قياسي^{٣٨١}، «ونقل أبو حيان في ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاًس»^{٣٩١}.
ويبدو أن نظر العلماء المحدثين متمثل في قرار المجمع اللغوي التالي:

قرار المجمع اللغوي القاهري في خصوص قياسية التضمين

أثبت الاستاذ المرحوم عباس حسن في كتابه الموسوم بالنحو الوافي قرار المجمع اللغوي في القاهرة بعد ان نقل أهم البحوث المتعلقة بالتضمين والتي أقيمت في المجمع وعلى أساسها أصدر المجمع المذكور قراره التالي: «التضمين: أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدي فعل آخر أو ما في معناه، فيعطي حكمه في التعدية واللزوم»^{٤٠}.
وضع الاستاذ عباس حسن هذا النص بين قوسين ثم قال: «ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي بشرط ثلاثة.

الأول: تتحقق المناسبة بين الفعلين.
الثاني: وجود قريبة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويفهم من معها اللبس.

الثالث: ملامة التضمين لذوق العربي^{٤١}.
وأنا لا أرى في هذا التصريح ذكرا للتضمين الواقع بين اسمين، ولا للتضمين الواقع بين حرف وفعل، لكننا سنرى جميع ذلك مستقى فيما سنستقبل من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

ملاحظة

لسائل أن يسأل ويقول:
إذا كان التضمين وسيلة لتعدي الأفعال الازمة، وجعل الأفعال الازمة متعدية، فكيف تستطيع التمييز بين الأفعال المضمنة من جهة وبين تلك الأفعال التي تستعمل تارة متعدية وتارة لازمة؟ أو التي حذف أحد

معنى قياسية التضمين:
لسائل أن يسأل ويقول:
إذا كان التضمين نفسه قياساً فما معنى أن تقول:
هل يجوز القياس عليه؟ أو هل هو قياسي؟
الجواب عن ذلك ما يلي:

ان قياس الشبه انما هو في الغالب عبارة عن تعليبات للظواهر اللغوية سواء في ذلك ما كان منها مطرداً وما كان منها شاذًا وسواء ما كان منها اضطراراً وما لم يكن.

قال سيبويه: «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً»^{٤٢} من القياس.
وقال ابن جنی: «... اختلاف لغات العرب إنما أتاهما من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف، وإن كان كله مسوقاً على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها غير أنها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفاً، وإن كان كل واحد آخذًا من صحة القياس حظاً...»^{٤٣}.

لذلك فكل ظاهرة من الظواهر اللغوية بما في ذلك الاضطرار لها وجه من القياس، فما كان منها مطرداً جازت متابعته، وجاز القياس عليه، وبما أن التضمين ظاهرة شائعة، وقياس مطرد جاز القياس عليه، وقد صرخ العلماء قديماً وحديثاً باطراده، وإجازة القياس عليه، فمن العلماء القدامى ابن جنی إذ قال: «ووُجِدَتْ فِي الْلُّغَةِ مِنْ هَذَا الْفَنِ شَيْئاً كَثِيرًا لَا يَكُادُ يُحَااطُ بِهِ، وَلَعِلَّهُ لَوْ جَمِعَ أَكْثَرُهُ لَا جَمِيعَهُ لَجَاءَ كِتَاباً ضَخْمًا»^{٤٤}. وما كانت هذه حالة إجازة القياس عليه أمر بدبيهي غني عن التصريح، وقال: «وهو باب واسع ومنقاد»^{٤٥}.
ومن أولئك العلماء الزمخشري إذ قال: «وهو باب جليل من علم العربية»^{٤٦}. ومنهم الرضي الأسترابادي إذ قال: «والأولى في مثله أن يقال: ضِمْنَ اللازم معنى المتعدد ... حتى لا يحمل على الشذوذ»^{٤٧}. فمعنى قوله: (حتى لا يحمل على الشذوذ) هو (حتى يحمل على

مفعوليها؟

الجواب عن هذا السؤال ما يلي:

ان ضابط الافعال المضمنة - كما ذكرته فيما سبق - هو أن التضمين يوجب تجريد الفعل المضمن من حكمه ليؤهل لأخذ معنى الفعل الآخر وحكمه، فيدل على المعنيين، في حين يبقى المعنى العام لتلك الأفعال التي تتعدى تارها، وتلزم تارة أخرى ثابتًا لا يتغير، فلا تدل على معنيين، ومع ذلك فإن التمييز بين هذين التوعين ليس أمراً سهلاً، بل قد يكون عسيراً أحياناً، فيسبب اختلاف العلماء، وقد ذكرنا مثالين لهذا الاختلاف ضمن بيان الموضوع التالي: (اختلاف العامة، القائلين بالتضمين)، ولعل الامر يتضح لنا أكثر اذا قرأتنا الشرح التالي للشروط التي اعتبرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة في قياسية التضمين.

شرح الشروط التي اشترطها المجمع القاهري
في قياسية التضمين:

الشرط الاول: تحقق المناسبة بين الفعلين، لقد جاء في بيان هذا الشرط أنه يؤكد على الصلة الدلالية المعنوية بين الفعلين لتجنب التراكيب الخاطئة، لأنه لا يجوز أن يقول: (اكثـرـ الى الفاكـهـةـ)، وإن كان الفعل (أكل) قد يفيد معنى الفعل امثالـ، ولا يجوز أيضاً أن يقال: (خرجـ على الكرسيـ)، إذ لا توجد مناسبة بين (خرجـ) و(جلستـ) أو (صعدـ)، والحدير باللحظة هنا أنه يصعب تعريف تلك المناسبة وضبطها، لأن التضمين متغير الوجود ان اعتبرنا أشكالـ المختلفةـ»^{٢١}.

الشرط الثاني: وجود فريدة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، يؤمن معها اللبس، وقد جاء في توضيح هذا الشرط أنه الشرط الأهم، «إذ يستحيل بدونه أن نعلم ان كان الفعل قد اكتسب معنى جديداً توسعـاً، ويظهر ذلك الترابط المعنى بالأمر في مستوى حروف المعاني التي

تستوجب التعديـةـ، مثال ذلك: (سمـعـ اللهـ لـمـنـ حـمـدـهـ)، حيث تفـيدـ (سمـعـ) الذي يـتـعـدـى بـدونـ حـرـفـ، معـنىـ (الـسـجـابـ)، انـ هـذـاـ الشـرـطـ يـوـضـعـ اـنـ لـيـسـ مـنـ الـمـتـحـتمـ اـفـتـرـاضـ التـضـمـينـ فـيـ الفـعـلـ المـتـعـدـيـ بـدونـ حـرـفـ وـالـفـعـلـ المـتـعـدـيـ بـحـرـفـ، مـثـلـماـ هـوـ الشـأـنـ فـيـ (شـكـرـتـهـ) وـاـشـكـرـتـ لـهـ»^{٢٢}.

الشرط الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي، لقد ورد في شرح هذا الشرط أنه «يهدف الى تنبيه الكاتب والشاعر والخطيب الى ان اللجوء الى التضمين لا يكون لأسباب بيانية اسلوبية، تختلف عن أخطاء العبيدين وغير المحيطين بأصول اللغة ...»^{٢٣}.

قرار قياسية التضمين سوـغـ كـثـيرـ
منـ الـأـنـاظـرـ وـالـأـسـالـيـبـ الـمـحـدـثـةـ:

لاشك ان قرار قياسية التضمين كان «مسوغاً لكثير من الألفاظ والأساليب المحدثة التي خطأها بعض النقاد، وأجازها المجمع، ومن أمثلة ذلك:

أنه أجاز قول المحدثين: (أجاب محمدً على السؤال) بتضمين الفعل (أجاب) معنى (رد).

وأجاز قول المحدثين: (يجبـ فيـ الـبـلـادـ بـبـصـاعـتـهـ) بتضمين الفعل (جابـ) معنى (طافـ) وـ(سـارـ).

وأجاز قول المحدثين: (تـنـتـجـ كـلـ مـاـ نـحـاجـةـ) بتضمين الفعل (احتـاجـ) معنى (طلبـ).

وأجاز قول المحدثين: (عاشـ الـاحـدـاثـ) بتضمين الفعل (عاـشـ) معنى (لبـسـ).

وأجاز قول المحدثين: (فوـضـ فـلـانـاـ بـالـأـمـرـ) بتضمين الفعل (فـوـضـ) معنى (أـنـابـ) أو (وـكـلـ).

وأجاز قول المحدثين: (عزـ لـهـنـاـ) بتضمين الفعل (عزـ) معنى (أـدـىـ).

وأجاز قول المحدثين: (لـعـبـ دـورـاـ) بتضمين الفعل (لـعـبـ) معنى (أـدـىـ).

وأجاز قول المحدثين: (قـبـلـ بـالـأـمـرـ) بتضمين الفعل

إذن في الجوانب المهمة الأخرى؟ نحو ما وقع بين اسمين وما وقع بين فعلين متعددين أحدهما متعد إلى مفعول به واحد والآخر متعد إلى مفعولين، وما وقع بين فعلين كل منهما متعد إلى مفعول به واحد بنفسه، وما وقع بين فعلين ناقصين وغير ذلك مما ذكرته في أنواع التضمين.

وذهب القسم الآخر من العلماء إلى أن التغيير واقع في متعلقات الحروف وعواملها، ولم يطرأ على الحروف نفسها تغيير معنوي فهي ثابتة ومستعملة بمعانها الأصلية، وهؤلاء هم القائلون بظاهرة التضمين القياسية، والعامل الموجود في الجملة هو في الحقيقة ليس العامل الأصلي لحرف الجر المذكور، وإنما هو عامله بالقياس يعني أن هذا العامل اكتسب صلاحية العمل في الجار بواسطة تضمنه معنى العامل الأصلي ودلالته عليه، فهو محمول عليه لذلك أخذ حكمه فعمل في الجار والمحروم في الجملة، فحرف الجر (الى) - مثلاً - في قوله تعالى: «أَحِلْ لَكُمْ لِيَلَّةَ الصِّيَامِ الرُّفْثُ إِلَى نِسَائِكُمْ»^(٤٨) ليس بمعنى الباء، بل هو على أصله، لكن (الرفث) ضعن معنى (الافضاء) وحمل عليه فعدي بـ (الى).

وقد وجدت نوعاً آخر من الاختلاف وقع بين الكسائي وابن جني في بيت الفحيف العقيلي الذي تعدى فيه الفعل (رضي) بـ (على). فقد علل الكساني ذلك بقياس حمل الضد (رضي) على الضد (سخط)، أما ابن جني فقد علل ذلك بتضمين (رضي) معنى (أقبل) وحمله عليه^(٤٩).

اختلاف العلماء القائلين بالتضمين في بعض الموارد
لقد اختلف القائلون بالتضمين في تعليل بعض الموارد. فقد رأينا أن بعضهم علل المورد بالتضمين، في حين علل الآخر المورد نفسه بعلة أخرى.مثال ذلك الاختلاف الذي وجدناه بين الرضي والزمخري في

(قبل) معنى (رضي)^(٤٥).

اختلاف العلماء في التضمين:

لقد انقسم العلماء إلى قسمين في تلك الموارد التي استعمل فيها حرف جر بمعنى حرف جر آخر خاصة، وإذا دققنا النظر وجدنا أن منشأ هذا الاختلاف والانقسام هو اختلافهم في تحديد الشيء الذي طرأ عليه التغيير وتعيينه، لأن تعين المتغير هنا أمر صعب للطافته وظرافته واحتياجه إلى فطنة وحدة ذكاء.

فذهب قسم من العلماء إلى أن التغيير حاصل في حروف الجر لا في متعلقاتها وعواملها، أي إن متعلقاتها ثابتة لم يطرأ عليها تغيير معنوي، لذلك أخذ هؤلاء العلماء بالظاهر، واعتقدوا أن بعض حروف الجر استعمل فعلاً وحقيقة بمعنى حرف جر آخر، وكأنه جاء بمكانه، وهؤلاء لا يقولون بظاهرة التضمين - فيما يبدو - لأن التغيير - في نظرهم - واقع في الحروف لا في عواملها ومتعلقاتها، وهذا التغيير بحد ذاته يشكل - عندهم - ظاهرة لغوية، فحرف الجر (الى) - مثلاً - في قوله تعالى: «أَحِلْ لَكُمْ لِيَلَّةَ الصِّيَامِ الرُّفْثُ إِلَى نِسَائِكُمْ»^(٤٦) عندهم بمعنى الباء.

والذي يؤخذ على هؤلاء اشكالان هما: الأول: إن هذه الظاهرة منحصرة في السمع أي منحصرة في الجمل التي وردت فيها فقط، ولا تتعداها إلى غيرها، فلا يجوز القياس عليها، لأنك «إن أخذت بظاهر هذا القول غلباً هكذا لا مقيداً لزمه عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تزيد: معه. وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تزيد: عليه. وزيد في عمرو، وأنت تزيد: عليه في العداوة، وأن تقول: رويد الحديث بزيد، وأنت تزيد: عنه، وتحو ذلك مما يطول ويتفاوحش»^(٤٧).

والاشكال الثاني: أن التضمين لا ينحصر في محيء حروف الجر بعضها مكان بعض. بل إن هذا وإن تعدد إنما يشكل جانباً من جوانب التضمين، وعليه ما رأيهم

رأيه يكون: (تحديثاً به)، قال: (أذاعوا به) أي: تحدثوا»^(٥٦)

والحق أن هذا الرأي لم يكن للأشموني، لأن أبا البقاء العكبي في نصه التالي نقله عن سبقة، قال: «وقيل: حُمِلَ عَلَى مَعْنَى (تحديثاً به)^(٥٧). وأبو البقاء توفي سنة ٦٦٦ هجرية.

أنواع التضمين:

بعد دراسة دقيقة، وتفكر عميق واستقصاء ورصد، انتهى بحثنا هذا إلى أن التضمين يقع في موارد كثيرة تمثل أنواعه التي أهمها ما يلي:

النوع الأول: التضمين الذي يقع بين اسم واسم، ومن أمثلته قوله تعالى: «أَحِلَّ لَكُمْ لِيَلَةَ الصِّيَامِ الرُّفْثُ إِلَى نَسَائِكُمْ»^(٥٨) ان الرُّفْث يتعدى بالباء، وإن الأفضاء يتعدى بحرف الجر (إلى)، لكن الرُّفْث في الآية الكريمة جاء بمعنى الأفضاء لذلك عدي بحرف الجر (إلى)، أي إن الرُّفْث ضمن معنى الأفضاء وشبه به من جهة المعنى بذلك أخذ حكمه وعدى بحرف الجر (إلى)، قال ابن جنبي: «وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها، أو معها، لكنه لما كان الرُّفْث هنا في معنى الأفضاء وكانت تعدى أفضيت بـ(إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، حيث بـ(إلى) مع الرُّفْث، ايداناً وإشعاراً أنه بمعناه»^(٥٩) لذلك فحرق الجر (إلى) مستعمل بمكانه الأصلي، ولم يستعمل بمكان حرف الجر الباء.

ومن أمثلة ذلك قول الأعشى: (من السريع، والقافية من المتدارك):

أقولُ لِمَا جَاءَنِي فَخْرٌ

سبحانَ مِنْ عَلْقَمَةِ الْفَاخِرِ^(٦٠)

ضمن الشاعر (سبحان) معنى (براءة) وشبهه به معنوياً، لذلك أخذ (سبحان) حكم المشبه به (براءة) يتعدى بحرف الجر (من) قال ابن جنبي: «علق حرف الجر بـ(سبحان) لما كان معناه: براءة منه»^(٦١). وعليه

تعليقهما تعدية الفعل (استرضع) ففي قوله تعالى: «وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تُسْتَرْضِعُوا أُولَادَكُمْ فَلَا جُنَاحٌ عَلَيْكُمْ»^(٥٠) إلى مفعول به واحد في حين أن الأصل في هذا الفعل أن يتعدى إلى مفعولين، وفيما يلي ذكر هذين الرأيين:

١ - تعليق المحقق الرضي: نحن نعلم أن الفعل (استرضع) متعد إلى مفعولين نحو: استرضعت المرأة الصبي، وأن الفعل (ارضع) متعد إلى مفعول به واحد نحو: أرضعت الأم ولدها، فقد ذهب الرضي إلى أن الفعل (استرضع) في الآية الكريمة قد ضمن معنى الفعل (ارضع)، وحمل عليه فأخذ حكمه وتعدي إلى مفعول به واحد بعد أن تخلى عن حكمه الأصلي، والمعنى عنده هو: «وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تُسْتَرْضِعُوا أُولَادَكُمْ...»^(٥١)

٢ - تعليق الزمخشري: علل الزمخشري تعدية (استرضع) في الآية الكريمة إلى مفعول به واحد بأن المفعول الأول لهذا الفعل قد حذف للاستغناء عنه «والمعنى: أن تسترضعوا المراضع أولادكم» فحذف أحد المفعولين للاستغناء عنه^(٥٢).

ومثل هذا الاختلاف ما وقع بين الزمخشري والأشموني في تفسير قوله تعالى: «وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنْ أَنْ أَنْ أَخْوِفَ أَذَاعُوا بِهِ»^(٥٣).

فذهب الزمخشري - كما فهم من نصه التالي - إلى أن الفعل (أذاع) يستعمل متعدياً بنفسه نحو: أذاع الرجل السر، ويستعمل متعدياً بحرف الجر الباء نحو: أذاع الرجل بالسر، واستشهد لذلك ببيت، ولم يصرح بأن ذلك من التضمين. قال الزمخشري: «يقال: أذاع السر، وأذاع به، قال: من الطويل، والقافية من المتواتر»^(٥٤).

أذاع به في الناس حتى كأنه

بعلياء ناز أقدت بثقوب»^(٥٥).

ونذهب الأشموني إلى أن الفعل (أذاع) في الآية الكريمة ضمن معنى الفعل (تحديث) المتعدد بواسطة حرف الجر الباء، ومحمول عليه. لذلك أخذ حكمه فتعدي بالباء بعد أن تجرد من حكمه الأصلي، والمعنى على

بواسطة حرف الجر (على) معنى الفعل (نوى) المتعدي بنفسه، وشبه به من جهة المعنى لذلك أخذ حكمه وعدي إلى مفعول به واحد بنفسه، اذا المعنى اذا قوله تعالى: «ولا تنووا غنمة النكاح»، قال ابن هشام: «وقوله تعالى: «ولا تعزِّمُوا عَنْدَ النِّكَاحِ» أي: لا تنووا، ولهذا عدي بنفسه لا بـ (على)»^(٦٨).

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: «لَا قَعْدَنَّ هُمْ صِرَاطُ الْمُسْتَقِيمِ»^(٦٩) ذهب الرضي الأسترابادي إلى أن الفعل (القعداً) - وهو فعل لازم - ضمن معنى الفعل (الزم) المتعدي بنفسه إلى مفعول به واحد، محمول عليه، لذلك أخذ حكمه وعدي إلى (صراط) بنفسه، والمعنى: «لَا تِرْمَنَ صِرَاطَكُمْ»^(٧٠).

ومن أمثلة توجيه الرضي الأسترابادي لبيت جرير الآتي - مخالفًا في ذلك جميع النحاة - وهو توجيه يدل على ذكاء وفطنة، قال جرير: (من الواffer، والقافية من المتواتر):

تَنْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَغُوْجُوا
كَلَمَكُمْ عَلَيَّ اذْنَ حَرَامٍ^(٧١)

ذهب بعض العلماء، إلى أن نصب (الديار) شاذ، وذهب الآخرون إلى أنه ضرورة، إلا أن المحقق الرضي ذهب إلى أن الفعل (من) ضمن معنى الفعل (جاز) المتعدي بنفسه إلى مفعول به واحد، محمول عليه لذلك أخذ حكمه، فنصب الديار بنفسه، وبذلك أخرج الرضي البيت من الشذوذ والضرورة، ويكون معنى البيت هكذا (تجوزون الديار)^(٧٢).

الثالث: التضمين الواقع بين فعل متعد بنفسه إلى مفعولين وفعل متعد بنفسه إلى مفعول واحد وبواسطة حرف الجر إلى مفعول آخر معنوي، فيُعدي الفعل المضمن إلى مفعول به واحد بنفسه والى آخر معنوي بواسطة حرف الجر، مثل ذلك قوله تعالى: «وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصلِحِ»^(٧٣): فلما تضمن الفعل (يعلم) معنى الفعل (يميز) حمل عليه فأخذ حكمه وهو التعدي إلى

حرف الجر (من) إنما جاء على أصله ولم يستعمل بمكان حرف جر آخر.

النوع الثاني: التضمين الواقع بين الحرف والفعل، ومن أمثلة هذا النوع قوله تعالى: «فَقُلْ: هَلْ لَكَ إِلَّا تَرْزُكِي؟»^(٧٤).

قال ابن جنی: «وأنت إنما تقول: هل لك في كذا، لكنه لما كان على هذا دعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم صار تقديره: أدعوك، وأرشدك إلى أن ترزكي»^(٧٥). فلما «كان (هل لك في كذا) بمعنى (أدعوك اليه) جاز ان يقال: (هل لك إلى ان ترزكي). كما يقال: (أدعوك إلى أن ترزكي)»^(٧٦).

وهذا يعني أن (هل لك) قد ضمن معنى الفعل (أدعوك) أو (أرشدك) وشبه به من جهة المعنى، لذلك صار حرف الجر (إلى) مع مجروره متعلقين بما في (هل لك) من معنى (أدعوك).

النوع الثالث: التضمين الواقع بين فعل و فعل، وهذا أكثر الأنواع الثلاثة انتشاراً، وأنواعه كثيرة أهمها مايلي:

الأول: التضمين الواقع بين فعل متعد إلى مفعول واحد و فعل متعد إلى مفعولين، فيُعدي الفعل المتعدي إلى واحد، بواسطة التضمين إلى مفعولين، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: «وَمَا يَفْعُلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يَكْفُرُوهُ»^(٧٧)، فقد ضمن الفعل (يُكفرُوهُ) معنى الفعل (يحرموه) وشبه به من جهة المعنى اذ الأصل: (فمن يحرموا ثوابه)، لذلك وبناءً على هذا القياس المعنوي عُدِّي الفعل (يُكفرُوهُ) إلى مفعولين بعد أن كان متعدياً إلى مفعول واحد، قال ابن هشام: «وقوله تعالى: «مَا تَفْعِلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ» أي: فلن تحرموه، أي: فلن تحرموا ثوابه، ولهذا عُدِّي إلى اثنين لا إلى واحد»^(٧٨).

الثاني: التضمين الواقع بين فعل متعد بواسطة حرف الجر و فعل متعد بنفسه، فيُعدي الفعل المضمن إلى مفعول به واحد، مثل ذلك قوله تعالى: «وَلَا تَعْزِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ»^(٧٩)، فقد ضمن الفعل (عزم) المتعدي

ظاهر التضمين

من المؤنر، والقافية من المتواتر:

أَدَارَ رَضِيَتْ عَلَى بَثُو قُشْيرٍ

^{٧٧} لِعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رَضَاهَا

أراد: عنـيـ ووجهـهـ: أنها رضـيـتـ عنـهـ أحـبـتهـ وأـقـبـلتـ عليهـ. فـذـلـكـ اـسـعـمـلـ (علـىـ) بـعـنـىـ (عنـ). وـكانـ أبوـ علىـ يـسـتـحـسـنـ قولـ الـكـسـائـيـ فـيـ هـذـاـ لأنـ قالـ: لـماـ كانـ اـرـضـيـتـ ضـدـ (اسـخـطـ) عـدـيـ رـضـيـتـ بـ(علـىـ) حـمـلاـ الشـيـءـ عـلـىـ نـقـيـصـهـ كـمـاـ يـحـمـلـ عـلـىـ نـظـيرـهـ...^{٧٨} والنـكـتـةـ التيـ تـنـبـهـتـ إـلـيـهاـ فـيـ هـذـاـ النـصـ هيـ أنـ لاـ عـلـاقـةـ للـتـضـمـنـ الـوـارـدـ فـيـ هـذـاـ النـصـ بـقـيـاسـ الضـدـ عـلـىـ الضـدـ فـكـلـ مـنـهـماـ قـيـاسـ فـانـ بـرـأـهـ مـسـتـقـلـ عـنـ الـآـخـرـ. يـعـنـيـ أنـ النـصـ السـتـقـدـ اـشـتمـلـ عـلـىـ قـيـاسـينـ كـلـ مـنـهـماـ يـعـطلـ تـعـدـيـةـ (رـضـيـ) بـحـرـفـ الـجـرـ (علـىـ) فـيـ حـيـنـ أـنـهـ لاـ يـتـعـدـيـ إـلـىـ بـحـرـفـ الـجـرـ (عنـ). وـفـيـماـ يـلـيـ شـرـحـ الـقـيـاسـينـ كـلـاـ عـلـىـ انـفـرـادـ:

القياس الأول: هو التضمين الذي هو قياس شبه معنوي: فقد أشرب الفعل (رضي) معنى الفعل (أقبل) فحمل عليه وأخذ حكمه الذي هو التعدي حرف الجر (على): وفيمـاـ يـلـيـ جـدـولـ هـذـاـ الـقـيـاسـ:

المتبـهـ	المتبـهـ بـ	وجهـ الشـهـ	الحكم
ال فعل (رضي)	الفعل (أقبل)	معنوي	التعدي بحرف الجر على

وبهـذاـ الـقـيـاسـ عـلـلـ ابنـ جـنـيـ تـعـدـيـةـ (رـضـيـ) بـحـرـفـ الـجـرـ (علـىـ).

القياس الثاني: هو حمل الضد على الضد وهو - كما مر سـابـقاـ - نوعـ منـ أنـوـاعـ قـيـاسـ الشـبـهـ: فـلـماـ كانـ معـنـيـ الفـعـلـ (رـضـيـ) ضـدـ معـنـيـ (سـخـطـ) حـمـلـ عـلـىـهـ فأـخـذـ حـكـمـهـ: لأنـ الفـعـلـ (سـخـطـ) يـتـعـدـيـ بـحـرـفـ الـجـرـ (علـىـ): وـفـيـماـ يـلـيـ جـدـولـ هـذـاـ الـقـيـاسـ:

المتبـهـ	المتبـهـ بـ	وجهـ الشـهـ	الحكم
ال فعل (رضي)	الفعل (سـخـطـ)	الضـدـيةـ	التعـدـيـةـ بـحـرـفـ
الـجـرـ (علـىـ)		(معـنـيـ)	

مـفـعـولـ بـهـ وـاـحـدـ بـنـفـسـهـ وـالـىـ اـخـرـ بـوـاسـطـةـ حـرـفـ (جـرـ) أـمـنـ. وـتـجـرـدـ مـنـ حـكـمـهـ هوـ. وـهـوـ تـعـدـيـةـ إـلـىـ مـفـعـولـ بـنـفـسـهـ، قـالـ ابنـ هـشـامـ: وـقـوـلـ تـعـالـىـ: «وـمـنـ يـعـنـيـ نـفـسـ مـنـ الـمـسـلـحـ»: أيـ يـسـمـيـزـ، وـلـهـذاـ عـدـيـ بـ(سـيـنـ) لاـ بـنـفـسـهـ»^{٧٩}.

الرابع: التضمين الواقع بـعـرـ فـعـلـ سـتـعـدـ بـنـفـسـهـ إـلـىـ مـفـعـولـ بـهـ وـاـحـدـ فـقـطـ وـفـعـلـ مـتـعـدـ إـلـىـ مـفـعـولـ بـهـ وـاـحـدـ بـنـفـسـهـ وـالـىـ اـخـرـ بـحـرـفـ (جـرـ): فـيـعـدـيـ (فـعـلـ) المـضـمـنـ إـلـىـ مـفـعـولـ بـهـ وـاـحـدـ بـنـفـسـهـ وـالـىـ اـخـرـ بـحـرـفـ (جـرـ): مـثـالـ ذـلـكـ قولـ الغـرـادـقـ: أـمـنـ الرـجـزـ، وـالـقـافـيـةـ مـنـ الـمـتوـاتـرـ:

كـيـفـ تـرـانـيـ قـالـيـ مـاجـنـيـ

أـخـسـرـتـ أـمـرـيـ ظـبـرـةـ لـلـنـظـلـ

قـدـ قـدـلـ لـهـ زـيـادـ عـنـ

قالـ ابنـ جـنـيـ: لـمـاـ كـانـ معـنـيـ (قـدـ قـتـلـهـ): قـدـ حـرـفـ عـذـادـ بـ(عـنـ) أـمـنـاـ. فـحـكـمـ الفـعـلـ. قـتـلـ، أـنـ يـتـعـدـيـ بـنـفـسـهـ إـلـىـ مـفـعـولـ بـهـ وـاـحـدـ وـأـنـ لـاـ يـتـعـدـيـ بـحـرـفـ (جـرـ) عـنـ إـلـىـ اـخـرـ، لـكـنـ لـمـاـ حـسـقـنـ معـنـيـ (فـعـلـ) صـرـفـ حـمـزـ عـلـىـ فـأـخـذـ حـكـمـهـ وـعـدـيـ إـلـىـ مـفـعـولـ بـهـ وـاـحـدـ بـنـفـسـهـ وـالـىـ اـخـرـ بـحـرـفـ (جـرـ): لـأـنـ حـكـمـ الفـعـلـ اـصـرـفـ) هـوـ تـعـدـيـةـ إـلـىـ مـفـعـولـ بـهـ وـاـحـدـ بـنـفـسـهـ وـالـىـ معـنـيـ بـحـرـفـ (جـرـ) (عـنـ).

الخامس: التضمين الواقع بين فـعـلـ مـتـعـدـ بـحـرـفـ جـرـ معـنـيـ وـفـعـلـ مـتـعـدـ بـحـرـفـ جـرـ آـخـرـ: فـيـعـدـيـ الفـعـلـ المـضـمـنـ بـحـرـفـ (جـرـ) الذـيـ يـتـعـدـيـ بـهـ الفـعـلـ الـآـخـرـ، وـفـيـماـ يـلـيـ مـاـ يـعـنـيـ لـهـذـاـ النـوـعـ:

١ - عـلـلـ ابنـ جـنـيـ فـيـ نـصـهـ التـالـيـ تـعـدـيـةـ الفـعـلـ (رـضـيـ) بـحـرـفـ (جـرـ) (علـىـ) فـيـ بـيـتـ القـحـيفـ الـعـقـيلـيـ التـالـيـ، عـلـلـ ذـلـكـ بـقـيـاسـينـ يـسـتـقـلـ كـلـ مـنـهـماـ بـالـتـعـلـيلـ: أـولـهـماـ، التـضـمـنـ، وـالـثـانـيـ: حـمـلـ الضـدـ عـلـىـ الضـدـ. وـهـوـ قـيـاسـ الـكـسـائـيـ وـهـذـهـ نـكـتـةـ عـلـمـيـةـ ظـرـيفـةـ وـهـيـ كـوـنـ ابنـ جـنـيـ قدـ عـلـلـ ذـلـكـ بـقـيـاسـينـ يـسـتـقـلـ كـلـ مـنـهـماـ عـنـ الـآـخـرـ.

قالـ ابنـ جـنـيـ: «وـمـاـ جـاءـ مـنـ الـحـرـوفـ فـيـ مـوـضـعـ غـيـرـهـ عـلـىـ نـحـوـ مـاـ ذـكـرـنـاـ قـوـلـهـ:

أخذ حكمه في التعدي بحرف الجر (على) أيضاً.

وتتجدر الاشارة الى أن حرف الجر (على) في كلام القياسيين على أصله، ولم يستعمل مكان (عن).

- ومن أمثلة هذا النوع - أعني النوع الخامس من التضمين الواقع بين فعلين - تعليل الزمخشري تعديه الفعل (صلب) أو (أصلب) في قوله تعالى: «وَلَا أُصْلِبُكُمْ في جُذُوعِ النَّخْلِ»^(٨١) بحرف الجر (في) بتضمين هذا الفعل معنى الفعل (استقر) وحمله عليه، لذلك أخذ حكمه، وعدي بحرف الجر (في): إذ المعنى على هذا هو: (الاصلب لكم مستقرین في جذوع النخل)، وهذا يعني أن حرف الجر (في) لم يستعمل هنا بمكان (على) ولا يمعناه، بل انه استعمل بمكانه، وجاء على أصله، وهذا كما هو معلوم - مخالف لقول اللفويين بأن (في) قد استعملت بمكان (على). ولو كان الأمر كذلك لكان الفعل باقياً على معناه الأصلي. ولم يكتسب معنى التمكן والاستقرار ولصار كما تقول: لأصلبكم على جذوع النخل. قال الزمخشري: «وقولهم في قول الله تعالى: «وَلَا أُصْلِبُكُمْ في جُذُوعِ النَّخْلِ»: انها بمعنى (على) عمل على الظاهر. والحقيقة أنها على أصلها لممكن المصلوب في الجذع تمكناً الكائن في الطرف فيه»^(٨٢). وقال ابن يعيش شارحاً هذا النص: «فليست^(٨٣) في معنى (على) على ما يظنه من لا تحقيق عنده، ولما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكן عدي بـ(في) كما يُعدى الاستقرار، فكما يقال: تمكناً في الشجرة كذلك ما هو معناه نحو قول الشاعر: (من الكامل، والقافية من المتدارك):

بِطْلُ كَانْ ثِيَابَهُ فِي سَرَحَةٍ

يُحذى نعالَ السَّبَتِ لِيَسْ بِتَوَأْمٍ
لأنه قد علم أن الشجرة لا تشق وستنبع الثياب،
وانما المراد استقرارها في سرحة، فهو من قبيل الفعلين
أحدهما في معنى الآخر، والسرحة واحدة السرخ وهو
الشجر العظام الطوال»^{٨٥}. وقال ابن جني معقبًا على هذا
السبت: «فهذا من طريف المعنى بمنزلة كون الفعلين

وبهذا القياس أيضاً استطاع ابن جنی أن يعلم تعددية الفعل (رضي) بحرف الجر (على) مع أنه إنما يتبعها بحرف الجر (عن).

وَمَا مِنْ بَحْثٍ فَهُمْ بِهِ أَنْتَ التَّضْمِينَ قِيَاسٌ شَبَهٌ مَعْنَوِيٌّ،
وَسَيَبْحَثُ ذَلِكَ فِي الْمَوْضِعِ الْأَتِيِّ بِشَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ.
وَفَهُمْ بِهِ أَيْضًا أَنَّ التَّضْمِينَ لَا يَتَعَدَّ قِيَاسَ الشَّبَهِ
الْمَعْنَوِيِّ إِلَى غَيْرِهِ، كَيْاَسُ الْضَّدِّ عَلَى الْضَّدِّ، فَقِيَاسُ
الْضَّدِّ عَلَى الْضَّدِّ لَيْسَ مِنَ التَّضْمِينِ فِي شَيْءٍ بَلْ هُوَ نَوْعٌ
أَخْرَى مِنْ أَنْوَاعِ قِيَاسِ الشَّبَهِ. وَالنَّصْرُ التَّالِي يَزِيدُنَا بِيَانًاً:
قَالَ ابْنُ جَنِيِّ: «وَرَأَيْتَ أَبَا عَلِيٍّ - رَحْمَهُ اللَّهُ - يَذْهَبُ إِلَى
اسْتِحْسَارِ مَذْهَبِ الْكَسَانِيِّ فِي قَوْلِهِ: (مِنَ الْوَافِرِ):

اذا رضيت على بنو قشير

لعمّ الله أعْهَنِي رضاها

لأنه قال: عَدَى (رضيت) بِ (على)، كما يُعدَى نقِيضها وهي سخطت به، وكان قياسه، رضيت عَنِي، وإذا جاز أن يجري الشيء مجرى نقِيضه فاجرأوه مجرى نظيره أسوغ، فهذا مذهب الكثائي وما أحسنَه. وفيه غيره على نحو ما كنا بصدده، وذلك أنه إذا رضي عنه فقد أقبل عليه: فكانه قال: إذا أقبلت على بنو قشیر، وهو غور، من أنحاء العربية طریف ولطیف ومصون وبطیئٍ^{١٠٠}.

لقد اتضح من هذا النصر والذي قبله ان الكسائي علل تعدية (رضي) بـ(على) يحمل هذا الفعل على (سخط) ووجه الشبه الجامع الضدية، فالكسائي علل الظاهرة بقياس الضد على الضد وهو نوع من أنواع تفاسير الشبه. أما ابن جنی فإنه، وإن استحسن ذلك من الكسائي، فإنه علل ذلك بقياس شبه من نوع آخر هو قياس (رضي) على (أقبل) فهو علل هذه الظاهرة - أعني تعدية (رضي) بـ(على) - بالتضمين، والفرق بين التعليلين أن الفعل (رضي) على رأي الكسائي لم يأخذ معنى الفعل الذي حمل عليه وهو (سخط) بل أخذ حكمه في التعديـة بـ(على) فقط، في حين أخذ الفعل (رضي) - على رأي ابن جنـي - معنى الفعل الذي حمل عليه وهو (أقبل)، كما

ظاهر التضمين

معنى (كان) فحملوها عليها، فأخذت حكمها فجاز أن يأتي خبرها مفرداً.

قال سيبويه: «كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم: (عسى الغوير أبوأسا)»^{١٩٣} «وقال أبو علي: جعل (عسى) بمعنى (كان) ونزله منزلته»^{١٩٤}.

وقال الرضي: «المتأخرون على أن (عسى) يرفع الاسم وينصب الخبر لكان .. لتضمن (عسى) معنى (كان) فأجري في الاستعمال مجراه»^{١٩٥}.

السابع: التضمين الواقع بين فعل لا يتعدى إلى ظرف الجملة وفعل غير مذكور يتعدى إلى ظرف الجملة، مثال ذلك تضمين الفعل (أمات) معنى الفعل (البئث) في قوله تعالى: «فَامْاتَهُ اللَّهُ مائَةً عَامًّا»^{١٩٦} وحمله عليه لكي يصح تعلق الظرف (مائة عام) به، يعني أخذ الفعل (أمات) حكم الفعل (البئث) فتعدى إلى الظرف، وصار المعنى «البئث ميata مائة عام»^{١٩٧}.

لأن الفعل (أمات) بمعنى: سلب الحياة، وهذا لا يمتد بل يقع في أدنى زمان، لذلك لا يتعلق به الظرف إلا إذا حمل على (البئث).

قال ابن هشام: «فإن المبادر انتصاب (مائة) بـ(أماته) وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي، لأن الاماتة سلب الحياة، وهي لا تمت، والصواب أن يضمن (أماته) معنى (البئث)، فكأنه قيل: فألبئث الله بالموت مائة عام، وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنىعارض له بالتضمين»^{١٩٨}.

الثامن: نوع غريب من التضمين الواقع بين فعلين وهو اشراب الفعل الموجب معنى فعل منفي، فيدل على النفي بلا أدلة نفي، ويؤثر هذا التضمين في اعراب الاسم الواقع بعد (الا)؛ والمثال الذي على اساسه ذكرت هذا النوع هو قراءة أبي والأعمش قوله تعالى: «فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ»^{١٩٩} برفع (قليل) وقد وجده الزمخشري هذه القراءة المخالفة للقاعدة لأن الجملة مشتبه ظاهراً خلا

أحدهما في معنى صاحبه على ما مضى»^{٢٠٠}. ومثل ذلك البيت التالي: (من الطويل، والقافية من المتدارك):

هُمْ صَلَبُوا الْعَدَى فِي جَذْعِ نَخْلَةٍ
فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانٌ إِلَّا بَاجْدَعًا^{٢٠١}

قال ابن جني: «لأنه معلوم أنه لا يصلب في داخل جذع النخلة وقلبها»^{٢٠٢}.

٣ - ومن أمثلة هذا النوع تعليل ابن جني لتجهيز الفعل (تلوذ) - الذي يتعدى بالباء - بحرف الجر (في)، في البيت التالي: (من الرجز، والقافية من المتدارك).

نَلُوذُ فِي أَمِّ لَنَا مَا تَعْتَصِبُ
مِنَ الْغَمَامِ تَرْتَدِي وَتَنْتَقِبُ^{٢٠٣}
حيث ضمن الفعل (تلوذ) معنى الفعل (نستقر) أول الفعل (نسقْلُك) بمعنى (نعلو ونرتفع)، فلما حصل الشبه المعنوي حمل الفعل (تلوذ) على نظيره، فأخذ حكمه وعددي بالحرف الذي يعدي به نظيره، وهو حرف الجر (في)، قال ابن جني بعد ذكر البيتين السابقتين: «فإنه يريد بـ(أم): (سلمي): أحد جبلي طيء، وسمها أما لاعتصامهم بها وأوبيهم إليها ... لأنهم إذا لاذوا بها فهم فيها لا محالة، إذ لا يلوذون ويعصمون بها إلا وهم فيها، لأنهم إن كانوا بعدها فليسوا لأنذين بها، فكأنه قال: نسقْلُك فيها ونتوقَلُ فيها»^{٢٠٤}.

٤ - ومن أمثلة ذلك تعليل الزمخشري لتجهيز الفعل (يُولون) في قوله تعالى: «لِلَّذِينَ يُولُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرْبُصُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ ...»^{٢٠٥} بحرف الجر (من)، قال: «فإن قلت: كيف عدي بـ(من)، وهو معدى بـ(على)؟ قلت: قد ضمن في هذا القسم المخصوص معنى البعد، فكأنه قيل: يبعدون من نسائهم مؤلين أو مقسمين»^{٢٠٦}.

السادس: التضمين الواقع بين فعل ناقص خبره يجب أن يكون جملة وفعل ناقص آخر الأصل في خبره أن يكون مفرداً، مثال ذلك أن العرب ضمنوا (عسى)

ظاهرة التضمين

المعروف إلا في هذا، وهو من أمثال العرب، ولم يسمع إلا بتأنيث (جاءت)، واجرواه مجرى (صارت) لضرب من الشبه بينهما، وذلك أنك تقول: صار زيد إلى عمرو، كما تقول: جاء زيد إلى عمرو، ففي (جاء) من الانتقال ما في (صار) فحملوا: (ما جاءت حاجتك) في جعل الاسم والخبر له اذ قلت: صار الطين خرفاً، وصار زيد منطلاقاً، لما بينهما من الاشتراك في معنى الانتقال^(١٠٢).

العاشر: التضمين الواقع بين فعل متعد ب بنفسه إلى مفعول به واحد و فعل لازم يتعدى بواسطة حرف الجر، فيفقد الفعل المضمن حكمه بموجب القياس المعنوي ويأخذ حكم المشبه به فيتعدي بواسطة ذلك الحرف الذي عدّي به المشبه به، مثال ذلك قول أبي كبير الهدلي الجاهلي:^(١٠٣) (من الكامل، والقافية من المتدارك):

مِنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ
حُبُكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهِبٍ
حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَرْزُوذَةٍ
كَرَهَا وَعَدَّ نَطَاقَهَا لَمْ يُحَلِّ

قال ابن هشام معيقاً على هذين البيتين: «والشاهد فيهما انه ضمن (حمل) معنى (عليق) ولو لا ذلك لعدى بنفسه مثل: **﴿حَمَلَتْ أُمَّهُ كُرْهَاهُ﴾**^(١٠٤) ..» ومن أمثلة ذلك: (سمع الله لمن حمده)، لأن الفعل (سمع) يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد. لكنه لما ضمن معنى الفعل (استجابة) تعدى بحرف الجر.

الحادي عشر: التضمين الواقع بين فعلين من نوعين مختلفين:

ان الأنواع السابقة من التضمين الواقع بين فعلين كان التضمين يتم فيها بين فعلين متجلانسين من نوع واحد، فالتضمين في تلك الانواع قسمان: الأول: ما وقع بين فعلين ماضيين، والثاني: ما وقع بين فعلين مضارعين، لكن التضمين في هذا النوع - وهو نوع

يجوز رفع ما بعد (الا) على البالية، فذهب الزمخشري إلى ان (فسربوا منه) مضمن معنى (فلم يطيعوه) محمول عليه من جهة المعنى، لذلك انتقل الحكم الى المشبه (فسربوا منه) وصار (قليل) بدلاً من فاعل (شربوا).

قال الزمخشري: «وقرأ أبي والأعمش: (الا قليل) بالرفع، وهذا من ميلهم مع المعنى والاعراض عن اللفظ جانياً، وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معنى: (فسربوا منه) في معنى: (فلم يطيعوه) حمل عليه، كأنه قيل، فلم يطيعوه إلا قليل منهم»^(١٠٥).

الحادي عشر: التضمين الواقع بين فعل تام و فعل ناقص، مثال ذلك ما أفاده سيبويه من تضمين الفعل (جاء) معنى الفعل (كان) أو (صار): لأن الفعل (جاء) في نحو: جاء محمد إلى علي يدل على معنى الانتقال الذي دل عليه الفعل (صار) في نحو: صار على محمد، لذلك حمل (جاء) على (صار) فأخذ حكمه واستعمل استعماله، قال سيبويه: «ومثل قولهم: (من كان أخاك)، قوله: (ما جاءت حاجتك)، كأنه قال: (ما صارت حاجتك)، ولكنه أدخل التأنيث على (ما)، حيث كانت الحاجة، كما قال بعض العرب: (من كانت أمك)، حيث أوقع (من) على مؤنة. وإنما صيّر (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده، لانه بمنزلة المثل، كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قوله: عسى الغوري أبوساً»^(١٠٦).

وقال أبو سعيد السيرافي شارحاً هذا النص: «فأما قوله: (ما جاءت حاجتك)، فقد اجرواها مجرى (صارت)، وجعلوا لها اسمًا وخبرًا هو الاسم، كما كان ذلك في باب (كان) وأخواتها، فجعلوا (ما) مبتدأ، وجعلوا في (جاءت) ضمير (ما)، وجعلوا ذلك الضمير اسم (جاءت)، وجعلوا (حاجتك) خبر (جاءت)، فصار بمنزلة: (هند كانت أختك)، وأنثوا (جاءت) التأنيث معنى (ما)، فكانه قال: (أية حاجة جاءت حاجتك)، وجعلوا (جاء) بمنزلة (صار). وادخلتها على اسم وخبر هو غير

ظاهرة التضمين

الثالث عشر: التضمين الواقع بين فعل متعد إلى مفعول واحد بنفسه وإلى آخر بحرف الجر وفعل متعد إلى ثلاثة مفاعيل، فيأخذ الفعل المقىس بموجب قياس الشبه حكم الفعل المقىس عليه، ويتعذر إلى ثلاثة مفاعيل، نحو الأفعال الخمسة التالية: (أَخْبَرَ) و(أَخْبَرَ) و(أَحْدَثَ) و(أَنْبَأَ) التي تتعدى إلى مفعول واحد بنفسها وإلى آخر بحرف الجر لكنها لما تضمنت معنى (أَعْلَمَ) و(أَرَى) حملت عليهما فأخذت حكمهما وتتعذر إلى ثلاثة مفاعيل. نحو: (أَنْبَأُتْ مُحَمَّداً عَلَيْاً مَسَافِرَاً)، قال ابن هشام: «وَعَدَيْ (أَخْبَرَ) و(أَخْبَرَ) و(أَحْدَثَ) و(أَنْبَأَ) إِلَى ثَلَاثَةِ لَمَّا ضَمَّنَتْ مَعْنَى (أَعْلَمَ) و(أَرَى) بَعْدَمَا كَانَتْ مَتَعْدِيَةً إِلَى وَاحِدٍ بِنَفْسِهَا وَإِلَى آخَرٍ بِالْجَارِ، نَحْوُ: «أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ»^(١١٢) ...^(١١٣) ...^(١١٤) وفيما يلي جدول هذا القياس:

المتب	المشب به	وجه الشبه	حكم
أَخْبَرَ	أَعْلَمَ	معنوي	التعدي إلى ثلاثة مفاعيل

الرابع عشر: التضمين الحادث بين فعل متعد إلى مفعول واحد بنفسه، فيأخذ الفعل المقىس بموجب قياس الشبه حكم الفعل المقىس عليه لتضمنه معناه، فيتعذر إلى مفعول واحد، مثال ذلك ما يلي: قال ابن هشام: «فَلَذِكْ عَدِيْ (رَحِبَ) و(طَلَعَ) إِلَى مَفْعُولٍ لَمَّا ضَمَّنَا مَعْنَى (وَسَعَ) و(بَلَغَ)»، نحو قوله: (رَحِبْتُكُمُ الطَّاعَةَ) و(طَلَعْتُكُمُ الْيَمَنَ) أي: وَسَعْتُكُمُ الطَّاعَةَ. وبَلَغْ بِشَرِّ الْيَمَنَ، وقال الفارسي: «وَقَدْ قَيِيلَ فِي قَوْلِهِ: (سَفَهَ نَفْسُهُ)^(١١٥) انه حمل على معنى (جَهَلٌ) فَعَدِيْ كَمَا عَدِيْ». ^(١١٦) وقال ابن هشام: «وَقَالُوا: فَرَقْتُ زِيدًا. وَسَفَهَ نَفْسُهُ لَتَضْمِنَهُمَا مَعْنَى خَافَ وَامْتَهَنَ أوْ أَهْلَكَ»^(١١٧). وأَوْدَ ان اذكر أن الفراء^(١١٨) قد أَعْرَبَ (نَفْسَهُ) تَبَيَّنَاً مع أنه معرفة. وتبعه الزمخشري في ذلك^(١١٩). وفيما يلي جدول أقيسة الأفعال المذكورة في النصوص السابقة:

غريب لطيف - يتم بين فعل ماض و فعل أمر، وقد اتفق أن المثال الذي انتخبته لهذا النوع هو في الوقت نفسه تضمين واقع بين فعل متعد بنفسه إلى مفعولين و فعل لازم متعد بواسطة حرف الجر، لذلك يتجرد الفعل الماضي المتعد من حكم التعديية الخاص به، ثم يأخذ حكم نظيره فعل الأمر فيتعذر بواسطة حرف الجر، مثال ذلك قوله تعالى: «كُفِيَ بِاللهِ شَهِيداً»^(١٠٦). قال الزجاج: دخلت^(١٠٧) لتضمن (كفى) معنى (اكتف)، وهو من الحسن بمكان ويصححه قوله: (اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثبت عليه)، أي: (ليتَّقَ وليفْعُل) بدليل جزم (يثب)^(١٠٨) وهذا من باب استعمال الجملة الخبرية بمكان الجملة الإنسانية، فيكون اللفظ خبراً لكن المعنى أمر. لذلك يجب ان يتناول التضمين في علم أصول الفقه بالبحث، والتحقيق، وهنا أمر آخر وهو أن القول بالتضمين في هذه الآية يعني أن الباء ليست زائدة للتأكيد.

الثاني عشر: التضمين الحاصل بين فعل لازم و فعل متعد إلى مفعولين، فيفقد الفعل اللازم حكمه ويأخذ بموجب قياس الشبه حكم المشببه به لذلك يتعذر إلى مفعولين، مثال ذلك الفعل (أَلْوَكُتْ) الذي ذكره ابن هشام في نصه التالي والذي حمل على الفعل (منع) لتضمنه معناه.

قال ابن هشام: «ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عَدِيْ (الْوَكُتْ) بِقَصْرِ الْهَمْزَةِ، بِمَعْنَى (قَصْرُتْ) إِلَى مَفْعُولِيْنَ بَعْدَ مَا كَانَ قَاصِرًا، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: (لَا أَلْوَكَ نَصْحَا، وَلَا أَلْوَكَ جَهَدًا) لَمَّا ضَمَّنَ مَعْنَى (لَا أَمْنَعَكَ)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَا يَأْلُونُكُمْ خَبَالًا»^(١١٠) ...^(١١١) ...^(١١٢) وفيما يلي جدول هذا القياس:

آلْوَكُتْ	أَمْنَعَكَ	الشبـه	الـشبـهـ	وجه الشـبهـ	الـحـكـمـ
الـتعـديـ إلىـ	الـمـعـوـلـيـنـ	الـمـعـوـلـيـنـ	الـمـعـوـلـيـنـ	الـمـعـوـلـيـنـ	الـمـعـوـلـيـنـ

ظاهر التضمين

يتوهم ذلك، لكن من يدقق النظر يعلم أنهم اتخذوا طريقاً ثالثاً غير اعتبار (الى) بمعنى (مع) وغير التضمين. وهذا الطريق الثالث هو أنهم قدروا عاملاً محدوداً يتعلّق به حرف الجر (الى)، لكنهم اختلفوا في تقدير هذا العامل. فالمعنى على رأي ابن جنبي هو (من أنصارِي متضمين الى الله)، قال: «ليسَ أَنْ (الى) فِي الْلُّغَةِ بِمَعْنَىٰ (مع)، إِلَّا تَرَكَ لَا تَقُولُ: سَرَّتْ إِلَى زَيْدٍ، وَأَنْتَ تَرِيدُ: سَرَّتْ مَعَ زَيْدٍ، هَذَا لَا يَعْرِفُ فِي كَلَامِهِمْ ... فَكَانَهُ قَالَ: مَنْ أَنْصَارِي مَتْضِيمٌ إِلَى اللهِ، كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ إِلَى خَيْرٍ، وَلَا دَعْيَةٍ وَسْتَرَ، أَيْ: أَوْ إِلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَمَنْضِمٌ إِلَيْهَا. فَإِذَا انْضَمَ إِلَى اللهِ فَهُوَ مَعْهُ لَا مَحَالَةٌ».^(١٢٤) والممعن على رأي الزمخشري هو (من جندي متوجهاً إلى نصرة الله)، قال: «فَانْ قَلْتَ: مَا مَعْنِي قَوْلِهِ: «مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ»؟ قَلْتَ: يَجْبُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ مَطْبَقاً لِجَوابِ الْحَوَارِيِّينَ (نَحْنُ أَنْصَارُ اللهِ)، وَالَّذِي يَطْبَقُهُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: مَنْ جَنْدِي مَتَوْجِهً إِلَى نَصْرَةِ اللهِ».^(١٢٥) وقال النحاس: «تقديره: مَنْ يَضْمُنْ نَصْرَتَهُ أَيَّاً إِلَى نَصْرَةِ اللهِ أَيَّاً».^(١٢٦)

وإذا كان لي أن أدلّ على دلوي بين الدلاء فاني لا أريد أن أعطي رأياً قاطعاً أدعى صوابه، لكنني أريد أن أبين ما استفادته من هذه الآية الكريمة، فاننا اذا دققنا النظر فيها وجدنا فيها أمرين يجب التنبّه لهما، والاستدلال بهما

لفهم معنى الآية الكريمة، وهذه الأمران هما:
الأول: أن خطاب عيسى عليه السلام كان موجهاً للحواريين خاصة دون غيرهم.

الثاني: أن الذين أجابوا عيسى هم الحواريون فقط دون غيرهم، وهذا واضح جلي من ظاهر الآية الكريمة، فالمحاطبون هم المجبون، وان هذين الأمرين قد دفعاني الى ان اتخاذهما دليلاً على ان اذهب الى أن معنى (من أنصارِي) هو (أدعوا أنصارِي) الذين هم الحواريون، يعني ان جملة (من أنصارِي) متضمنة معنى (أدعوا أنصارِي) أو (أدعوا الحواريين أنصارِي) ومحمولة عليها لذلك أخذ المشبه حكم المشبه به فعدي

المشبّه	وجه الشبه	الحكم	المشبه به	وجه الشبه	الحكم
رُبُّ	واسع	التعديبة إلى مفعول واحد	معنوي	التعديبة إلى مفعول واحد	معنوي
طَلَعَ	بلغ	التعديبة إلى مفعول واحد	معنوي	التعديبة إلى مفعول واحد	معنوي
سَفَرَ	جهَّأَ	التعديبة إلى مفعول واحد	معنوي	التعديبة إلى مفعول واحد	معنوي
فَرَقَ	خَافَ	التعديبة إلى مفعول واحد	معنوي	التعديبة إلى مفعول واحد	معنوي

الخامس عشر: التضمين الواقع بين فعل متعدّ إلى مفعول واحد بنفسه وإلى آخر بحرف الجر وفعل متعدّ بحرف جر آخر، فيحمل الفعل المقىس على الفعل المقىس عليه لذلك يفقد حكمه ويأخذ حكم المقىس عليه فيتعدي بالحرف الذي تعدي به، مثال ذلك الفعل (خالف) في قوله تعالى: «يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ»،^(١٢٠) (أي: يعدلون عن أمره، ويتجاوزون عنه)^(١٢١). فحمل الفعل (خالف) على الفعل (تجاوز) أو (عدل) للتضمنه معناه فأخذ حكمه، وفيما يلي جدول هذا القياس:

المشبّه	وجه الشبه	الحكم	المشبه به	وجه الشبه	الحكم
حَالَفَ	عَذَلَ أو تجاوزَ	التعديبة بحرف الجر	معنوي	التعديبة بحرف الجر	معنوي

مناقشة واستفادة:

قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُوْنُوا أَنْصَارَ اللهِ كَمَا قَالَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللهِ ..»^(١٢٢)

لقد انقسم العلماء - في حدود اطلاقي - في تفسير حرف الجر (الى) الى قسمين، فذهب قسم الى ان هذا الحرف مستعمل في هذه الآية بمعنى (مع)،^(١٢٣) وذهب القسم الثاني - وهم القائلون بالتضمين - كابن جنبي والزمخشري، الى ان هذا الحرف (الى) في الآية الكريمة ليس بمعنى (مع). بل انه استعمل بمعناه الأصلي، وظاهر بحثهم يدل لأول وهلة على انهم يحملون الآية على التضمين ومن يقرأ بحثهم في هذا المجال بلا تدقيق

ظاهرة التضمين

- ٤- الأشموني. شرح الأنفية مع حاشية الصبان ج ٢ ص ٩٥.
٥- يعني التضمين.
٦- ابن جني. الخصائص ج ٢ ص ٣١٠. وراجع ص ٤٢٥.
٧- ابن جني. المحتسب ج ١ ص ٥٢-٥٣.
٨- راجع ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٥.
٩- الشيخ خالد الأزهري. شرح التصريح ج ١ ص ٣٤٦.
١٠- يعني وفي التضمين.
١١- ابن جني. الخصائص ج ٢ ص ٣١٠.
١٢- راجع عباس حسن، النحو الوافي ج ٢ ص ٥٨٤، والرأي للشيخ محمد الحضر حسين.
١٣- سورة الكهف «١٨» من الآية «٢٧٨».
١٤- سورة النساء «٤» من الآية «٢».
١٥- الزمخشري. الكشاف ج ٢ ص ٧١٧.
١٦- ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٥٣٠.
١٧- راجع م.ن. ج ٢ ص ٦٨٥، وشرح الأشموني ج ٢ ص ٩٧.
١٨- سورة البقرة «٢» من الآية «٢٢٥».
١٩- الأشموني شرح الأنفية ج ٢ ص ٩٧. وراجع الرضي بشرح الكافية ج ٤ ص ١٣٨.
٢٠- راجع ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٥٢٥. والصبان ج ٢ ص ٩٢.
٢١- راجع ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٥. وشرح الأشموني ج ٢ ص ٩٥.
٢٢- سورة النور «٢٤» من الآية «٦٣».
٢٣- سورة التكهف «١٨» من الآية «٢٨».
٢٤- أي: لا تتبع، يعني: لا تبعد، لا تعل.
٢٥- سورة النساء «٤» من الآية «٨٣» قال تعالى: «وَإِذَا جَاءَهُمْ أَرْمَنَ الْأَمْنَ أَوِ الْحُوْفَ أَذَّاعُوا بِهِ».
٢٦- الأشموني شرح الأنفية ج ٢ ص ٩٥. وراجع الرضي شرح الكافية ج ١ ص ٣٤٤.
٢٧- الزمخشري. الكشاف ج ١ ص ٢٩٥.
٢٨- راجع الرضي، شرح الكافية ج ٤ ص ١٢٨.
٢٩- سنذكر ثبيت وتفصيل القول فيه في النوع الثاني من التضمين الواقع بين فديعين.
٣٠- سورة البقرة «٢» من الآية «٢٢٦».
- ٣١- ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٥، والزمخشري يقدر: (للهذه يبعدون من نسائهم مؤذن) وراجع الكشاف ج ١ ص ٢٦٨.
٣٢- سبويه، الكذب ج ١ ص ٣٢.
٣٣- ابن جني. الخصائص ج ٢ ص ٢٩ وراجع ج ١ ص ٢٤٤.

اسم الاستفهام بحرف الجر (الى)، لأن اسم الاستفهام هنا متضمن معنى (ادعوا) فالمعنى يكون هكذا (ادعوا الحواريين الى نصرة الله) أو (ادعواكم أيها الحواريون الى نصرة الله) لذلك أجابوا جميعاً بالايجاب قائلين: (نحن أنصار الله). ويبدو ان المراد بالنصر أن ينصر المؤمنون الله بنصر دينه، قال الزمخشري: «ولا يصح أن يكون معناه: من ينصرني مع الله، لأنه لا يطابق الجواب، والدليل عليه قراءة من قرأ: (من أنصار الله) (١٢٧)».

وعليه فحرف الجر (الى) ليس بمعنى (مع). بل هو بمعناه الأصلي، ومتصلق باسم الاستفهام بما فيه من معنى (ادعوا)، والمعنى العام للآية - والله تعالى أعلم - هو (قل يا محمد: يا أيها الذين آمنوا اني أدعوك الى نصر الله كما دعا عيسى الحواريين فأجابوا - وهم أصحابه وأول المؤمنين به قائلين: نحن أنصار الله).
وإذا صبح هذا الذي أوضحته في الآية الكريمة تضمين، وأرجو أن لا يكون هذا من التفسير بالرأي المنهي عنه.

والعجب أنني وجدت العلامة الطبرسي في نصه التالي الذي ذكر فيه المعنى العام للآية قد جمع بين الفعل (ادعوا) وبين أن يكون حرف الجر (الى) بمعنى (مع) فقال: «(من أنصاري الى الله) والمعنى: قل يا محمد: اني أدعوك الى هذا الامر كما دعا عيسى قومه فقال: من أنصاري مع الله ينصرني مع نصرة الله اي اي» (١٢٨).
وختاماً أرجو أن أكون قد وفّقت الى تقديم بحث جديد في ظاهرة التضمين يكون أقرب من غيره الى الكمال والشمول.

الهوامش

- ١- تغزو زبادي، الترسوس مادة (مسن).
٢- جع بن هشام، التعني ج ٢ ص ٦٨٥.
٣- راجع الزمخشري. الكشف ج ٢ ص ٧١٧ وستورد كلام الزمخشري في هذا عند حدثت عن الدور التوضي الذي نبه لتضمين.

ظاهره التضمين

- ٦١- ابن جني. *الخصائص* ج ٢ ص ٤٣٥، وراجع: ص ١٩٧.
- ٦٢- سورة النازعات «١٧٩» من الآية «١٨».
- ٦٣- م. ن. ج ٢ ص ٣٠٩ - ٣١٠.
- ٦٤- م. ن. ج ٢ ص ٣١٠ - ٣١١.
- ٦٥- سورة آل عمران «٣» من الآية «١١٥».
- ٦٦- ابن هشام، *المغني* ج ٢ ص ٦٨٥.
- ٦٧- سورة البقرة «٢» من الآية «٢٣٥».
- ٦٨- ابن هشام، *المغني* ج ٢ ص ٦٨٥، وراجع: الرضي، *شرح الكافية* ج ٤ ص ١٢٨.
- ٦٩- سورة الأعراف «٧» من الآية «١٦».
- ٧٠- راجع: الرضي، *شرح الكافية* ج ٤ ص ١٢٨.
- ٧١- ديوانه ص ٥١٢ وشرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ٨ ووج ٩ ص ١٠٣ والمغرب ج ١ ص ١١٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج ١ ص ٣٠٦، ورصف المباني ص ٣٢٠، ومعنى اللبيب ج ١ ص ١٠٢ ووج ٢ ص ٤٧٣، وشرح شواهد المعنى للسيوطى ج ١ ص ٣١١ وشرح أبيات معنى اللبيب للبغدادي ج ٢ ص ٢٨٩، والبيت في الديوان بالرواية التالية: ألمضون الرسوم ولا تخيا كلامكم على اذن حرام ولا شاهد في هذه الرواية.
- ٧٢- راجع: الرضي، *شرح الكافية* ج ٤ ص ١٢٨.
- ٧٣- سورة البقرة «٢» من الآية «٢٢٠».
- ٧٤- ابن هشام *المغني* ج ٢ ص ٦٨٥.
- ٧٥- راجع: ابن جني، *الخصائص* ج ٢ ص ٣١٠، ٤٣٥، والمحتسبي ج ١ ص ٥٢، وابن هشام، *المغني* ج ٢ ص ٦٨٦، والسيوطى، شرح شواهد المعنى ج ٢ ص ٩٦٤، والبغدادي. شرح أبيات المعنى ج ٨ ص ٨٦ والأشمونى شرح الألفية ج ٢ ص ٩٥.
- ٧٦- ابن جني. *الخصائص* ج ٢ ص ٣١٠.
- ٧٧- نسبة الدينوري التحقيق العقيلي في أدب الكاتب ص ٢٩٥، والبيت في المقتصب ج ٢ ص ٢١٨ بخلاف نسبة، وهو كذلك في المحتسبي ج ١ ص ٥٢، وفي شرح المصل لابن يعيش ج ١ ص ١٢٠ برواية: (بعمير الله اعجبني رضاها)، وفي الأنصاف ج ٢ ص ٦٣ غير منسوب، وكذلك هو في شرح التسهيل لابن مالك ج ٣ ص ١٦٠ وبرواية (العمر أبيك أعجبني رضاها). وفي شرح الرضي على الكافية ج ٤ ص ٢٧٢، ٢٧١ غير منسوب وكذلك في الأزهري ص ٢٨٧، ورصف المباني ص ٤٣٤، والمعنى ج ١ ص ١٤٢ وج ٢ ص ٦٧٧، وقد نسبة السيوطى للتحقيق بن حمير القبلي وراجع: شرح شواهد المعنى ج ١ ص ٤١٦، وقد ذكرنا هذا البيت في ص ٤٢٩.
- ٧٨- ابن جني. *الخصائص* ج ٢ ص ٣١١.
- ٣٤- م. ن. ج ٢ ص ٣١٠.
- ٣٥- ابن جني، المحتسبي ج ١ ص ٥٢ - ٥٣.
- ٣٦- الزمخشري، *الكتشاف* ج ١ ص ٢٩٥.
- ٣٧- الرضي. *شرح الكافية* ج ٤ ص ١٢٨.
- ٣٨- راجع: الأزهري. *شرح التصریح على التوضیح* ج ١ ص ٣٤١.
- ٣٩- الصبان، حاشیته على *شرح الأشمونی* ج ٢ ص ٩٥.
- ٤٠- عباس حسن. *النحو الوافي* ج ٢ ص ٥٩٤، وراجع: محمد الحماوی. *اعمال مجمع اللغة بالقاهرة* ص ٣٦١.
- ٤١- م. ن. ج ٢ ص ٥٩.
- ٤٢- محمد الحماوی، *اعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة* ص ٣٦٠ وراجع ص ٣٦١.
- ٤٣- م. ن. ص ٣٦١.
- ٤٤- م. ن. ص ٣٦٢.
- ٤٥- محمد حسن عبد العزيز. *القياس في اللغة العربية* ص ١٥٤ - ١٥٥.
- ٤٦- سورة البقرة «٢» من الآية «١٨٧».
- ٤٧- ابن جني. *الخصائص* ج ٢ ص ٣٠٨.
- ٤٨- سورة البقرة «٢» من الآية «١٨٧».
- ٤٩- راجع: تفصیل ذلك في المثال الأول من النوع الخامس من التضمين الواقع بين فعلین.
- ٥٠- سورة البقرة «٢» من الآية «٢٣٣».
- ٥١- الرضي. *شرح الكافية* ج ٤ ص ١٢٨.
- ٥٢- الزمخشري. *الكتشاف* ج ١ ص ٢٨١.
- ٥٣- سورة النساء «٤» من الآية «٨٣».
- ٥٤- البيت لأبي الاسود الدؤولي في ديوانه ص ٣٢ برواية (... لثقب). والبيت في الأغاني ج ١٢ ص ٣٠٥. ومجاز القرآن، لأبي عبيدة التميمي ج ١ ص ١٢٣، برواية الزمخشري.
- ٥٥- الزمخشري. *الكتشاف* ج ١ ص ٥٤١.
- ٥٦- الأشموني. *شرح الألفية* ج ٢ ص ٩٥.
- ٥٧- العكبري. *التبیان في اعراب القرآن* ج ١ ص ٣٧٦.
- ٥٨- سورة البقرة «٢» من الآية «١٨٧» والمعنى يكون: (أحل لكم ليلة الصيام الأفضلاء إلى...).
- ٥٩- ابن جني. *الخصائص* ج ٢ ص ٣٠٨.
- ٦٠- نسبة سيبويه للأعشى، راجع: *التاب* ج ١ ص ٣٢٤، وراجع: مجالس ثعلب ج ١ ص ٣٢٤، وشرح أبيات سيبويه للتحاس ص ٤٢، وشرح أبيات سيبويه لأبن السيرافي ج ١ ص ١٠٩، والخصائص ج ٢ ص ١٩٧، ٤٢٥، ج ٣ ص ٤٣، وشرح ابن يعيش ج ١ ص ١٢٠، ٣٧ والمقرب لابن عصفور ج ١ ص ١٤٩، وخزانة الأدب ج ٣ ص ٣٩٧.

ظاهره التضمين

- ١٠٩- سورة آل عمران «٣» من الآية «١١٨».
- ١٠١٠- ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٥٢٥.
- ١٠١١- سورة البقرة «٢» من الآية «٣٣».
- ١٠١٢- ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٥٢٥.
- ١٠١٣- المصدر نفسه ج ٢ ص ٥٢٥.
- ١٠١٤- راجع الأشموني ج ٢ ص ٩٧.
- ١٠١٥- سورة البقرة «٢» من الآية «١٣٠».
- ١٠١٦- أبو علي البغداديات ص ٥٧٧.
- ١٠١٧- ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٥٢٥.
- ١٠١٨- راجع الفراء، معاني القرآن ج ١ ص ٧٩.
- ١٠١٩- راجع الزمخشري، الكشاف ج ١ ص ١٨٩.
- ١٠٢٠- سورة النور «٢٤» من الآية «٦٣».
- ١٠٢١- الرضا، شرح الكافية ج ٤ ص ١٢٨.
- ١٠٢٢- سورة الصاف «٦١» من الآية «١٤».
- ١٠٢٣- راجع الرماني معاني الحروف ص ١١٥.
- ١٠٢٤- ابن جني، الخصائص ج ٢ ص ٢٦٣.
- ١٠٢٥- الزمخشري، الكشاف ج ٤ ص ٥٢٨.
- ١٠٢٦- التحاس، اعراب القرآن ج ٤ ص ٤٢٣ - ٤٢٤.
- ١٠٢٧- الزمخشري ج ٤ ص ٥٢٨.
- ١٠٢٨- الطبرسي، جمجمة البيان ج ٩ ص ٤٢٣.
- ١٠٢٩- مؤخريج هذا البيت في ص ٤٢٩، ووص ٤٧٨.
- ١٠٣٠- ابن جني، المحتسب ج ١ ص ٥٢ - ٥٣، وراجع ابن هشام المغني ج ٢ ص ٦٧٧.
- ١٠٣١- سورة طه «٢٠» الآية «٧١».
- ١٠٣٢- الزمخشري، المفصل ص ٢٨٤.
- ١٠٣٣- يعني: فليست «في».
- ١٠٣٤- البيت لعنترة بن شداد العبسي، وراجع ديوانه ص ١٩٢، وأدب الكاتب ص ٣٩٤، وشرح القصائد المشهورات للتحاس ج ٢ ص ٥١٨.
- ١٠٣٥- والمغني ج ١ ص ١٦٩.
- ١٠٣٦- شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ٢١.
- ١٠٣٧- ابن جني، الخصائص ج ٢ ص ٣١٣.
- ١٠٣٨- البيت في أدب الكاتب ص ٣٩٤ غير منسوب، وكذلك في المقتضب ج ٢ ص ٣١٨، ونسبة ابن جني إلى امرأة من الأعراب، راجع الخصائص ج ٢ ص ٣١٣.
- ١٠٣٩- ابن جني، الخصائص ج ٢ ص ٣١٣.
- ١٠٤٠- لم اعتذر على قائلهما، وراجع أدب الكاتب ص ٤٠٠.
- ١٠٤١- والخصائص ج ٢ ص ٣١٤.
- ١٠٤٢- ابن جني، الخصائص ج ٢ ص ٣١٥.
- ١٠٤٣- سورة البقرة «٢» من الآية «٢٢٦».
- ١٠٤٤- الزمخشري، الكشاف ج ١ ص ٢٦٨ - ٢٦٩، وابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٥.
- ١٠٤٥- سيبويه، الكتاب ج ١ ص ٥١، وراجع ص ١٥٩.
- ١٠٤٦- الميداني، مجمع الأمثال ج ٢ ص ٣٤١.
- ١٠٤٧- الرضا، شرح الكافية ج ٤ ص ٢١٥.
- ١٠٤٨- سورة البقرة «٢» من الآية «٢٥٩».
- ١٠٤٩- العكري، التبيان في اعراب القرآن ج ١ ص ٢٠٨.
- ١٠٥٠- ابن هشام المغني ج ٢ ص ٥٣٠.
- ١٠٥١- سورة البقرة «٢» من الآية «٢٤٩».
- ١٠٥٢- الزمخشري، الكشاف ج ١ ص ٢٩٥.
- ١٠٥٣- سيبويه، الكتاب ج ١ ص ٥٠ - ٥١.
- ١٠٥٤- السيرافي، شرح كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٨٧ - ٣٨٨.
- ١٠٥٥- راجع ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٦.
- ١٠٥٦- سورة الأحقاف «٤٦» من الآية «١٥».
- ١٠٥٧- ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٦.
- ١٠٥٨- سورة النساء «٤» من الآية «٧٩».
- ١٠٥٩- يعني: دخلت الباء.
- ١٠٦٠- ابن هشام، المغني ج ١ ص ١٠٦.